



جامعة المنصورة
كلية الحقوق
قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

بحث بعنوان

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في العراق

دراسة تحليلية

مستل من رسالة ماجستير في الحقوق

تحت إشراف

د. إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف

أستاذ الاقتصاد السياسي والتشريعات بكلية الحقوق – جامعة المنصورة ووكيل الكلية للدراسات

العليا والبحوث

إعداد الباحث

كريم مجدي

٢٠٢٥/١٤٤٦

المقدمة

يُعتبر تحليل دور السياسة النقدية في تعزيز الاستقرار النقدي في العراق من المواضيع المهمة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد، يهدف هذا البحث إلى تقييم مدى كفاءة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي، مع مقارنة التجارب الدولية الناجحة في هذا السياق. وتُعد السياسة النقدية أداة أساسية تعتمد عليها الحكومات والبنوك المركزية لتوجيه الاقتصاد، من خلال إدارة عرض النقود، ضبط أسعار الفائدة، أو تنظيم سعر الصرف. وفي الحالة العراقية، تزداد أهمية هذا الموضوع نتيجة الاعتماد الكبير على النفط كمصدر أساسي للعائدات المالية، مما يجعل الاقتصاد عرضة للتذبذبات الناتجة عن تغير أسعار النفط العالمية، الأمر الذي ينعكس مباشرة على الاستقرار النقدي.

وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في تعزيز الاستقرار النقدي، مع التركيز على التجارب العملية التي تم تطبيقها في العراق خلال العقدين الماضيين. يتم تسليط الضوء على الأدوات النقدية التي تم استخدامها، مثل عمليات السوق المفتوحة، وسعر إعادة الخصم، ونسبة الاحتياطي القانوني، ومدى نجاح هذه الأدوات في تحقيق الأهداف المرجوة.

أولاً: أهمية البحث:

إن الحاجة الملحة لفهم تأثيرات السياسة النقدية على الاقتصاد العراقي، تكسب الموضوع أهمية خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي تواجهها البلاد. يسهم البحث في إثراء النقاش الأكاديمي حول دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي، مع تقديم رؤية تحليلية للتجارب الدولية التي يمكن أن تُطبَّق في السياق العراقي. كما يُعد البحث أداة مساعدة لصانعي القرار في البنك المركزي والمؤسسات المالية لتحسين استراتيجياتهم النقدية، بما يحقق استقرار الاقتصاد ويعزز من كفاءته.

ثانياً: إشكالية البحث:

رغم الجهود التي بذلها البنك المركزي العراقي لتحقيق الاستقرار النقدي، فإن الاقتصاد لا يزال يعاني من اضطرابات متكررة تنعكس على قيمة العملة المحلية واستقرار الأسعار. تتجلى المشكلة الرئيسية في التحديات المرتبطة بتنفيذ السياسة النقدية في بيئة اقتصادية تتسم بالاعتماد على إيرادات النفط والتذبذب المستمر في أسعاره. لذلك، تبرز الحاجة إلى تقييم مدى فعالية الأدوات النقدية المستخدمة ودراسة الخيارات المتاحة لتحسين أداء السياسة النقدية وضمان استقرار الاقتصاد على المدى الطويل.

ثالثاً: منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على منهجية تحليلية ، حيث يتم تحليل البيانات والمعلومات المتاحة عن السياسة النقدية في العراق، سيتم استخدام عدة أدوات منهجية، بما في ذلك:

- التحليل الكمي: من خلال تحليل البيانات والمؤشرات ذات العلاقة بالاستقرار والسياسة النقدية وأسعار الصرف، وعرض النقود في العراق.

- التحليل النوعي: من خلال دراسة السياسات النقدية المطبقة في العراق وتحليل فاعليتها.

رابعاً: خطة البحث:

نتناول البحث في خطة بحثية مكونة من مبحثين، نعرض في الأول للاستقرار النقدي ومؤثراته في العراق، ثم نعرض لتأثير السياسة النقدية على الاستقرار النقدي، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: الاستقرار النقدي ومؤثراته في العراق.

المبحث الثاني: دور السياسة النقدية في دعم وتحقيق الاستقرار النقدي في العراق.

المبحث الأول

الاستقرار النقدي ومؤشراته في العراق

تمهيد وتقسيم:

إن قطاع النفط في العراق يشكل المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية والعملات الأجنبية، فوفقاً لتقارير البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٢٣، يساهم النفط بأكثر من ٩٠% من إيرادات الدولة، حيث بلغت قيمة الموارد النفطية نحو ١٢٤,٤٢٨,٧ مليار دينار عراقي وبنسبة مساهمة ٩٠,٩%^(١)، الأمر الذي يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات في الأسعار العالمية للنفط. بالإضافة إلى ذلك، يعاني الاقتصاد العراقي من ضعف في تنويع القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يزيد من حدة التحديات الاقتصادية، لاسيما التضخم والبطالة وتقلبات سعر الصرف، مما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي.

وهنا لابد من الوقوف على مفهوم الاستقرار النقدي ومؤشراته في العراق، وذلك من خلال العرض لمفهوم الاستقرار النقدي ومؤشرات، ثم العرض لأهم المؤشرات المؤثرة في تحقق الاستقرار النقدي، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول

الاستقرار النقدي ومؤشرات قياسه

نعرض أولاً لمفهوم الاستقرار النقدي ثم لمؤشرات قياسه على النحو الآتي:

الفرع الأول

مفهوم الاستقرار النقدي

يُعتبر الاستقرار النقدي من المتطلبات الأساسية لضمان استقرار العملة الوطنية، ويتحقق ذلك من خلال استقرار المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى توافق معدل نمو عرض النقود

(١) - البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي - ٢٠٢٣، ص ٣٥.

مع معدل نمو GDP الحقيقي^(٢)، حيث يُعنى مفهوم الاستقرار النقدي باستقرار الأسعار العامة أو تحقيق معدل تضخم معتدل، حيث تظل أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، والمستوى العام للأسعار عند مستويات ثابتة لا تؤدي إلى تقلبات كبيرة قد تسبب صدمات اقتصادية واسعة النطاق^(٣).

وواقع الأمر، فإن الكتلة النقدية تعتبر شريان الحياة لأي اقتصاد، ولذلك يجب على السلطة المسؤولة عنها القيام بالتحكم فيها بما يلاءم احتياجات وواقع الاقتصاد، ولذلك يتولى المصرف المركزي في كل دولة مسؤولية إصدار النقود الرسمية وبما يطلق عليه "مقابل الكتلة النقدية"، ولذلك فإن الاستقرار النقدي يعتبر هدفاً جوهرياً يعكس في جوهره وجود بيئة نقدية مستقرة، تمكن السلطات ذات الصلة، من التنسيق لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي يقتضي وجود سلطة نقدية فعالة يقودها بنك مركزي مستقل.

وعليه، ويعبر الاستقرار النقدي عن سمة استقرار الأسعار سواء كانت أسعار المنتجات أو الفائدة أو سعر الصرف لل عملات عبر زمان ومكان معين^(٤).

ومن هذه التعريفات يمكن القول إن الاستقرار النقدي يسعى لتحقيق عدة غايات، منها ضمان استقرار المستوى العام للأسعار، مما يسهم في تحقيق التوازن الاقتصادي بين جانبي النقد والاقتصاد. كما يهدف إلى تثبيت أسعار صرف العملة، وتقليل تأثيره السلبي على قيمة العملة الوطنية، مع الحفاظ على الاحتياطات الأجنبية من قبل السلطات النقدية؛ بالإضافة إلى ذلك،

(٢) د. خلود هادي الربيعي، براق طلال صالح نورس حيدر كاظم، محمد خليل زوراب، قياس وتحليل مؤشرات الاستقرار النقدي وأثره في تحقيق الشمول المالي للمدة ٢٠١٧ - ٢٠٢٢ باستخدام منهجية svar، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث والوطني الخامس، عدد خاص، ٢٠٢٤، ص ٥١٥.

(٣) غازي فيصل وعبد الرزاق إبراهيم، وأحمد حسين بتال، تحليل مؤشرات الانضباط المالي وأثرها في الاستقرار النقدي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد ٤، العدد ١، ٢٠٢٣، ص ١٤٦ - ١٥٩.

(٤) عمر محمد بشينة، فرح سليمان الجند، محمد عبد السلام، عمر عبد السلام أبو فردة، دور مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، العدد الحادي عشر، ٢٠١٨، ص ١١٧.

يسعى الاستقرار النقدي إلى خفض أسعار الفائدة، مما يعزز الطلب الكلي على الائتمان، ومن ثم يدعم زيادة الاستثمارات ومعدلات النمو الاقتصادي^(٥).

الفرع الثاني

مؤشرات قياس الاستقرار النقدي

يوجد أكثر من مؤشر لقياس الاستقرار النقدي:

أولاً: مؤشر العلاقة بين التغير في عرض النقود والتغير في GDP: ^(٦)

يستند هذا المؤشر على النظرية الكمية للنقود التي ترجع للاقتصادي (فيشر) حيث يتم استخدامه في كثير من الدراسات للوقوف على موقف السياسة النقدية، وهو يُعتبر أداة تحليلية تُستخدم لفهم كيف تؤثر التغيرات في السيولة النقدية المتاحة داخل الاقتصاد على نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويتم حسابه من خلال قسمة معدل نمو عرض النقد على معدل نمو GDP، بالأسعار الثابتة بناء على المعادلة:

$$\Delta \text{GDP} / \Delta \text{MoneySupply}$$

حيث:

$$\Delta \text{GDP} = \text{معدل التغير في GDP} \quad \bullet$$

$$\Delta \text{Money Supply} = \text{معدل التغير في عرض النقود} \quad \bullet$$

(٥) د. مهدي خليل شديد، تحليل بعض مؤشرات الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٩،

مجلة الغري للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٩، العدد ١، ٢٠٢٣، ص ١٠٦.

(٦) د. خلود هادي الربيعي وآخرين، براق طلال صالح نورس حيدر كاظم، محمد خليل زوراب، قياس وتحليل

مؤشرات الاستقرار النقدي وأثره في تحقيق الشمول المالي للمدة ٢٠١٧ - ٢٠٢٢ باستخدام منهجية svar

مرجع سابق، ص ٥١٧.

وقيمة المؤشر تدل على مستوى الاستقرار النقدي داخل الاقتصاد بحيث أن هذه القيمة تؤشر إلى ثلاث مستويات وهي^(٧):

- إذا كانت قيمة المؤشر تساوي واحد صحيح فهذا يعني أن هناك استقرار نقدي.
- إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من واحد فهذا يعني انعدام الاستقرار النقدي مع وجود ضغوط تضخمية.
- إذا كان قيمة المؤشر أصغر من الواحد فهذا يعني انعدام الاستقرار مع ضغوط انكماشية.

ثانياً: مؤشر التغير في عرض النقود إلى التغير في الرقم القياسي للأسعار:

يمثل هذا المؤشر أداة يتم استخدامها في تقييم العلاقة بين التغيرات في عرض النقود (Money Supply) وتأثيرها على التغير في مستوى الأسعار، والذي يُقاس غالباً باستخدام الرقم القياسي للأسعار (Price Index)، ويعد هذا المؤشر أداة هامة المهمة لفهم تأثير السياسة النقدية على التضخم واستقرار الأسعار.

وهو يقيس العلاقة بين التغير في كميات النقود المتداولة بالاقتصاد (السيولة النقدية) والتغيرات الناتجة عنها في مستويات الأسعار.

$$\text{مؤشر العلاقة} = \frac{\Delta P}{\Delta M}$$

حيث:

- ΔM = معدل التغير في عرض النقود.
- ΔP = معدل التغير في الرقم القياسي للأسعار.

(٧) آية علاء الدين عبد الهادي، صبحي حسون عباس، أثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق، دراسة تحليلية للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العشرون، العدد الثالث والسبعون، ٢٠٢٢، ص ٢٣٥.

وبحيث إذا كانت قيمة هذا المؤشر تساوي واحداً صحيحاً، فإن ذلك يشير إلى استقرار نقدي في اقتصاد البلد. أما إذا تجاوزت القيمة الواحد الصحيح، فهذا يعني أن الاقتصاد يواجه ضغوطاً تضخمية، وتختلف حدتها بناءً على مدى قرب المؤشر أو بعده عن الواحد الصحيح، ولكن إذا كانت القيمة أقل من واحد صحيح، فهذا يدل على وجود حالة من الانكماش الاقتصادي^(٨).

المطلب الثاني

المؤشرات الاقتصادية للاستقرار النقدي في العراق

سنحاول في هذا المطلب أن نعرض لبعض المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بالاستقرار النقدي مثل عرض النقود ، والمستوى العام للأسعار وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول

عرض النقود في العراق

تلجأ السياسة النقدية إلى اعتماد استراتيجية تتألف من سلسلة مترابطة من الأهداف التشغيلية والوسيلة التي تؤدي دوراً محورياً كحلقة وصل مؤثرة في تحقيق الأهداف النهائية. تتميز هذه الأهداف بقدرتها على تحقيق تأثير مباشر في الأهداف النهائية، مما يتيح للسلطات النقدية استخدامها كمثبتات اسمية لتحقيق الهدف النهائي أو كمؤشر يوجه مسار السياسة النقدية المطبقة، ويمثل عرض النقد الضيق (M1) النقد خارج البنوك مع الودائع القابلة للنقل لدى المصارف التجارية بالدينار والدولار^(٩).

(٨) د. خلود هادي الربيعي وآخرين، مرجع سابق، ص ٥١٨.

(٩) - ليلي بديوي خضير، بعض مؤشرات البنوك التجارية وأثرها في الاستقرار النقدي في العراق للمدة ١٩٩١-٢٠١٥، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة ٤٢، العدد ١١٨، ٢٠١٩، ص ٢٤٦.

الجدول (١)

عرض النقد في العراق بالمفهوم الضيق والموسع خلال السنوات ٢٠١٩ - ٢٠٢٢

السنة	عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)	نسبة المساهمة في (M2) (%)	الودائع الأخرى	نسبة مساهمة الودائع الأخرى في (M2) (%)	عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2)	معدل نمو (M2) (%)
٢٠١٩	٨٦٧٧١	٨٣,٩	١٦٦٧٠,١	١٣	١٠٣٤٤١,١	-
٢٠٢٠	١٠٣٣٥٣,٦	٨٦,٢	١٦٥٥٢,٧	١٤,٣	١١٩٩٠,٦	١٥,٩
٢٠٢١	١١٩٩٤٤	٨٥,٧	١٩٩٤٢	١٣,٨	١٣٩٨٨٦	١٦,٧
٢٠٢٢	١٤٦٣٩٩	٨٧	٢١٨٠٣	١٦,١	١٦٨٢٠٢	٢

مصدر البيانات: تقييم السياسة النقدية والمصرفية في العراق، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، وزارة التخطيط، ٢٠٢٢، ص ٧.

ومن خلال الجدول رقم ١ يتضح أن:

في عام ٢٠١٩: بلغ عرض النقد حوالي ٨٦٧٧١,٠ مليار دينار، حيث تركزت الزيادة في العملة خارج البنوك بمقدار ٤٧٦٣٨,٦ مليار دينار (ما نسبته ٥٥%)، بينما ساهمت الودائع الجارية بمقدار ٣٩١٣٢,٤ مليار دينار (٤٥%).

وفي عام ٢٠٢٠: ارتفع عرض النقد إلى ١٠٣٣٥٣,٦ مليار دينار بمعدل نمو ١٩,١% مقارنة بالعام السابق. كانت نسبة العملة خارج البنوك من عرض النقد ٥٨%، بينما ساهمت الودائع الجارية بنسبة ٤٢%.

وفي عام ٢٠٢١: سجل عرض النقد ١١٩٩٤٤ مليار دينار، محققاً نمواً بنسبة ١٦,١% عن العام السابق. توزعت هذه القيمة بين العملة خارج البنوك بمقدار ٧١٥٢٦ مليار دينار (٥٩,٦%) والودائع الجارية بمقدار ٤٨٤١٨ مليار دينار (٤٠,٤%).

وفي عام ٢٠٢٢: ارتفع عرض النقد إلى ١٤٦٣٩٩ مليار دينار بمعدل نمو ٢٢,١% عن العام السابق. بلغت العملة خارج البنوك ٨٢٠٢٥ مليار دينار (٥٦%)، بينما بلغت الودائع الجارية ٦٤٣٧٤ مليار دينار (٤٤%).

ونخلص بذلك إلى أن العملة خارج البنوك لا تزال تستحوذ على النسبة الأكبر من المساهمة في هيكل العرض النقدي، حيث كانت النسبة مستقرة إلى حد كبير بين ٨٣,٩% في ٢٠١٩ و ٨٧% في ٢٠٢٢، هذا الاستقرار يعكس اعتماد الاقتصاد بشكل أساسي على السيولة السائلة مقارنة بالودائع الأخرى، ويرجع السبب في هذا إلى محدودية دور النظام المصرفي بتوفير العوامل والمقومات التي تسهل التعاملات النقدية المحلية وعملية التحول نحو الدفع الإلكتروني. وبالنسبة لعرض النقد بالمفهوم الواسع^(١)، فقد شهد تطورات إيجابية خلال الفترة المدروسة، المدروسة، حيث أنه:

في عام ٢٠١٩: بلغ قيمة (M2) ١٠٣٤٤١,١ مليار دينار، منها ٨٦٧٧١ مليار دينار تعادل نسبة مساهمة ٨٣,٩% من عرض النقد الضيق (M1)، بينما بلغت الودائع الأخرى ١٦٦٧٠,١ مليار دينار بنسبة مساهمة ١٦,١%.

وفي عام ٢٠٢٠: ارتفع عرض النقد الواسع إلى ١١٩٩٠,٦ مليار دينار بمعدل نمو ١٥,٩% مقارنة بالعام السابق. ساهم عرض النقد الضيق بنسبة ٨٦,٢%، في حين بلغت مساهمة الودائع الأخرى ١٣,٨%، وفي عام ٢٠٢٢: وصل عرض النقد الواسع إلى ١٦٨٢٠,٢ مليار دينار بمعدل نمو ٢٠,٢%. ساهم عرض النقد الضيق بنسبة ٨٧%، بينما شكلت الودائع الأخرى نسبة ١٣%(٢).

الفرع الثاني

المستوى العام للأسعار

تعد الأسعار أداة حيوية في رصد الوضع الاقتصادي لأي بلد، حيث يمكن أن تكشف عن حالة النمو الاقتصادي أو وجود مشكلات اقتصادية، كما أنها تعد مؤشر رئيس من مؤشرات

(١) - والذي يقصد منه أنه عرض النقد الضيق مضافاً إليه الودائع الأخرى لجميع القطاعات الاقتصادية باستثناء باستثناء قطاع الحكومة المركزية عند المصارف التجارية بالدينار والدولار وودائع توفير البريد. ليلي بديوي خضير، بعض مؤشرات البنوك التجارية وأثرها في الاستقرار النقدي في العراق، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

(٢) - تقييم السياسة النقدية والمصرفية في العراق، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، وزارة التخطيط، ٢٠٢٢، ص ٧.

الاستقرار الاقتصادي، فمن خلال متابعة تقلبات الأسعار وتحديد الأسباب الكامنة وراءها، يمكن تجنب الأزمات الاقتصادية التي قد تعيق سير النمو، وهو ما يساعد في اتخاذ قرارات أكثر دقة بالمستوى الحكومي أو بمستوى الأعمال التجارية^(١).

الجدول رقم ٢

الأرقام القياسية للأسعار في العراق خلال ٢٠١٩ - ٢٠٢٢

السنة	الرقم القياسي العام	معدل التضخم (%)
٢٠١٩	١٠٤,٥	-٠,٢
٢٠٢٠	١٠٥,١	٠,٦
٢٠٢١	١١١,٥	٦,١
٢٠٢٢	١١٧	٤,٩

مصدر البيانات: الأرقام القياسية، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات ٢٠١٩ - ٢٠٢٢.

وواقع الأمر، فإنه بمراجعة بيانات الجدول رقم (٢) يتضح أن:

يتضح أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد شهد تغيرات ملحوظة خلال الفترة من ٢٠١٩ - ٢٠٢٢، ففي عام ٢٠١٩، سجل الرقم القياسي ١٠٤,٥ نقطة بمعدل تضخم بلغ -٠,٢٪، وهو ما يعزى إلى التغيرات الدولية حيث كان ضعف الطلب العالمي وارتفاع قيمة الدولار من العوامل الرئيسية المؤدية لركود الأسواق وانخفاض الأسعار العالمية، خاصة أسعار السلع الغذائية، مما أدى إلى تراجع معدلات التضخم في العراق، ومع بداية عام ٢٠٢٠، شهد الرقم القياسي ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى ١٠٥,١ نقطة بمعدل تغير سنوي قدره ٠,٦٪، وهو ما يعكس معدلات التضخم، ويعود هذا الارتفاع إلى عمليات الإغلاق في العديد من البلدان وانقطاع سلاسل الإمداد التجارية بسبب تفشي جائحة كورونا وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد العالمي.

وفي عام ٢٠٢١، ارتفع الرقم القياسي بشكل أكبر ليصل إلى ١١١,٥ نقطة، مع تسجيل معدل تضخم قدره ٦,١٪. ويعكس هذا الارتفاع الزيادة الكبيرة في أسعار السلع الأساسية في

(١) سهام كامل محمد، دراسة اقتصادية للأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية في العراق للمدة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد الأول، العدد الثاني، ٢٠٠٩، ص ٦٨.

الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تأثيرات الشركاء التجاريين للعراق، كما أن تخفيض سعر صرف الدينار أمام الدولار كان أحد الإجراءات المتخذة لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية المزدوجة. أما في عام ٢٠٢٢، فقد استمرت المعدلات في الارتفاع نتيجة لتوجهات دول العالم نحو تعزيز العمل المناخي لتقليل الانبعاثات، مما أضاف عاملاً آخر ساعد في دعم الاتجاه الصعودي للتضخم العالمي. ونتيجة لذلك، سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ١١٧ نقطة بمعدل تضخم بلغ ٤,٩%.

الجدول (٣)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق خلال الأعوام ٢٠٢١ - ٢٠٢٢

المحافظة	الرقم القياسي العام ٢٠٢١	الرقم القياسي العام ٢٠٢٢	معدل التغير السنوي (%)
السليمانية	١٠٢,٩	١٠٨,٩	٥,٨
أربيل	١٠٢,٦	١١٠,٨	٨
دهوك	١٠٦,١	١١٣,٥	٧
نينوى	١٠٦,١	١١٠,٣	٤
كركوك	١١٣,٤	١١٧,٦	٣,٧
ديالى	١١٣,٢	١١٥,٣	١,٩
الأنبار	١١٢,٥	١٢١,٩	٨,٤
بغداد	١٢٢,٧	١٢٩,٧	٥,٧
صلاح الدين	١٠٨,٧	١١٢,٨	٣,٨
بابل	١٠٥,١	١٠٩,٨	٤,٥
كربلاء	١١٣,٤	١١٩,٧	٥,٦
واسط	١١٣,٤	١١٦,٦	٢,٨
النجف	١٠٩,٤	١١٧	٦,٩
القادسية	١٠٨,٦	١١٣,٦	٤,٦
المتن	١١٥,٦	١٢٠	٣,٨
ذي قار	١١٢,٥	١١٨,٦	٥,٤
ميسان	١٠٢,٨	١٠٣,٧	٠,٩
البصرة	١١٢,٣	١١٧,٣	٤

مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الأرقام القياسية سنوات ٢٠٢١ - ٢٠٢٢

ومن خلال بيانات الجدول رقم (٣) والذي يرصد التغيرات في المعدلات السنوية للأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى المحافظات العراقية خلال عام ٢٠٢٢ مقارنةً بعام ٢٠٢١، تظهر البيانات التغيرات الملحوظة التي تم دفعها بارتفاع أسعار المجاميع الرئيسية المكونة لسلة المستهلك العراقي، هذه التغيرات ترجع بشكل رئيسي إلى القدرة المحدودة للجهاز الإنتاجي على تلبية الطلب المحلي، ويمكن تلخيصها كما يلي:

- أعلى معدل تضخم: سجلت محافظة الأنبار أعلى معدل تضخم، حيث بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام ٢٠٢٢ ١٢١,٩ نقطة مقارنةً بـ ١٠٦,٨ نقطة في عام ٢٠٢١، بمعدل تغير سنوي قدره ٨,٤%. تلتها محافظة أربيل بمعدل تضخم ٨%, ثم محافظة دهوك ٧%, ومحافظة النجف ٦,٩%.
- أدنى معدلات التغير السنوي: سجلت محافظة ميسان أدنى معدل تضخم سنوي بلغ ٠,٩%, تلتها محافظة ديالى بمعدل ١,٩%, ثم محافظة واسط ٢,٨%, ومحافظة كركوك ٣,٧%.
- معدلات تضخم متقاربة: شهدت كل من محافظات السليمانية وبغداد وكربلاء وذي قار معدلات تضخم متقاربة، حيث بلغت ٥,٨% و ٥,٧% و ٥,٦% و ٥,٤% على التوالي. بينما سجلت محافظتا القادسية ونيوى معدلات تضخم بلغت ٤,٦% و ٤% على التوالي.
- معدلات تضخم متشابهة: سجلت كل من محافظتي البصرة وبابل معدلات تضخم متشابهة بلغت ٤,٥%, في حين سجلت محافظتا المثنى وصلاح الدين معدل تضخم قدره ٣,٨%.

المبحث الثاني

دور السياسة النقدية في دعم وتحقيق الاستقرار النقدي

تمهيد وتقسيم:

لقد ظهر مفهوم السياسة النقدية في القرن التاسع عشر كاستجابة للتغيرات الاقتصادية التي شهدتها تلك الفترة، ثم شهد تطوراً ملحوظاً خلال القرن العشرين مع تزايد الأزمات الاقتصادية العالمية. أصبحت السياسة النقدية حينها جزءاً لا يتجزأ من السياسات الاقتصادية العامة، ويمثل هذا التطور انعكاساً للحاجة المتزايدة إلى أدوات اقتصادية فعالة لمواجهة الأزمات، سواء كانت

تضخمية أو ركودية، مما جعل السياسة النقدية عنصراً محورياً في رسم خارطة الطريق الاقتصادية للدول، خاصة في ظل التغيرات الديناميكية التي تطرأ على الاقتصاد العالمي^(١).
وسنعرض لمفهوم السياسة النقدية وأدواتها ودورها في دعم الاستقرار النقدي وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول

مفهوم وأدوات السياسة النقدية

السياسة النقدية تعرف بأنها عدد من الإجراءات والأنظمة والقواعد التي تقوم السلطة النقدية باستخدامها بهدف تنظيم شؤون النقد والائتمان، وبغرض إحداث تأثير كبير في كمية المعروض النقدي أو وسائل الدفع المتاحة في النشاط الاقتصادي بتيار جديد من النقود^(٢)، وهي تهدف بصفة عامة لتحقيق عدة أهداف من أهمها ضمان استقرار مستوى الأسعار العام، وتحقيق مستوى متقدم من التوظيف، وزيادة النمو الاقتصادي، ومعالجة ما يتقرر من عجز في موازين المدفوعات، وتطوير المؤسسات الوطنية المالية والنقدية^(٣).

وتستخدم السياسة النقدية عدد من الأدوات لتحقيق وتنفيذ أهدافها، وتتمثل هذه الأدوات في الآتي:

الفرع الأول

الأدوات الكمية

وهي أدوات تؤثر في مستوى الطلب الكلي، ويكون ذلك من خلال عرض النقد ومعدل الفائدة (كلفة النقد) وتوفر النقد، ويعتمد استخدام أدوات السياسة النقدية من قبل المصرف

(١) علي توفيق الصادق، السياسة النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، ٢٠٠٦، ص ٨٩.

(٢) جواد شاكر فريح، أحمد حسين بتال، عبد علي حمد، تقييم دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في العراق للفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٨ ، العدد ٥٨، الجزء الأول، ٢٠٢٢، ص ٣٠٤-٣٢٨.

(3) Michel Epgdman: (2009), Macroeconomic Theory and policy, New York University, USA. P. 270.

المركزي، بهدف التأثير في حجم الائتمان وتكلفته وكمية النقد المتاح بصفة عامة، ومن أبرز هذه الأدوات:

أولاً: سعر إعادة الخصم:

يُعد سعر إعادة الخصم إحدى الأدوات الرئيسية المؤثرة على معدلات الفائدة والائتمان المصرفي بما يتماشى مع الأوضاع الاقتصادية. ويتمثل سعر إعادة الخصم فيما تتحمله البنوك من تكلفة حال إعادة خصم الأوراق التجارية من قبل البنك المركزي مقابل الحصول على سيولة نقدية. تُستخدم هذه الأداة بشكل استراتيجي لتحقيق أهداف اقتصادية محددة، إذ تلعب دوراً حيوياً في ضبط حركة الأموال داخل النظام المصرفي^(١).

يقوم البنك المركزي بخصم هذه الأوراق وإمداد البنوك بسيولة نقدية، عند تقديم البنوك التجارية لهذه الأوراق، هذا الإجراء يُعتبر وسيلة فعالة لدعم الاقتصاد. ففي فترات الركود، يخفض البنك المركزي سعر إعادة الخصم لتحفيز البنوك على زيادة الإقراض، مما يؤدي إلى ضخ الأموال في الأسواق، وتشجيع الاستثمار، وتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهو ما يساعد على الانتقال من حالة الركود إلى النمو الاقتصادي^(٢).

على الجانب الآخر، تُبرز أهمية هذه الأداة في تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم. في حالة ارتفاع معدلات التضخم، يقوم المركزي بزيادة سعر إعادة الخصم، مما يرفع تكلفة الاقتراض ويقلل من حجم السيولة المتاحة في الأسواق. هذا الإجراء يهدف إلى كبح الطلب المفرط وتثبيت مستويات الأسعار.

(١) جواد شاكر فريح وآخرين، تقييم دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في العراق، مرجع سابق، ص ٣٠٨.

(٢) دعاء حكمت عباس وافتخار محمد الرفيعي، فاعلية سعر إعادة الخصم كأداة رقابية في تحقيق الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٠، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد السادس، العدد الأول، ٢٠٢٣، ص ٣١٥.

إضافةً إلى ذلك، يُعتبر سعر إعادة الخصم وسيلة لدعم استقرار النظام المالي، حيث يساعد البنوك التجارية على مواجهة أي نقص مفاجئ في السيولة، مما يضمن استمرارية العمليات المصرفية والحفاظ على ثقة العملاء. لذلك، تلعب هذه الأداة دوراً محورياً في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وإدارة السياسة النقدية بشكل متوازن (١).

ثانياً: الاحتياطي الإلزامي:

تتجسد هذه الأداة في نسبة محددة يفرضها البنك المركزي، تُلزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بجزء من ودائعها كاحتياطيات نقدية مودعة لدى البنك المركزي. تُستخدم هذه الاحتياطيات كوسيلة مباشرة للتأثير على قدرة البنوك على الإقراض والتمويل، مما يجعلها أداة إستراتيجية لتوجيه الاقتصاد وفقاً للأهداف المطلوبة.

في الأوقات التي يحتاج فيها الاقتصاد إلى تحفيز، مثل فترات الركود، يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي. هذا الإجراء يُتيح للبنوك التجارية زيادة قدرتها على منح القروض وضح السيولة في الأسواق، مما يعزز النشاط الاقتصادي من خلال رفع معدلات الاستثمار وزيادة الاستهلاك. وعلى العكس، عندما يكون هناك ضغط تضخمي، يلجأ البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، مما يحد من قدرة البنوك على الإقراض ويقلل كمية النقود المتداولة، وهو ما يساهم في كبح التضخم وتهدة الاقتصاد (٢).

وتُلزم القوانين المصرفية في العديد من الدول البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة دنيا من ودائعها لدى البنك المركزي كاحتياطي إجباري، يمنح هذا الإجراء البنك المركزي القدرة على تعديل هذه النسبة بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية السائدة، مما يُمكنه من إدارة السيولة المتاحة داخل النظام المصرفي وضمان استقرار العمليات المالية. إضافةً إلى ذلك، تُسهم هذه

(١) السيد سامي، النقود والبنوك والتجارة الدولية، بدون دار نشر، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٢١٤ - ٢١٦.

(٢) دعاء حكمت عباس وافتخار محمد الرفيعي، فاعلية سعر إعادة الخصم كأداة رقابية في تحقيق الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي، مرجع سابق، ص ٣١٦.

السياسة في تعزيز ثقة العملاء بالبنوك، حيث تضمن قدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالتزاماتها المالية حتى في الأوقات الصعبة^(١).

على الرغم من أن نسبة الاحتياطي الإلزامي تُعد أداة تقليدية، إلا أنها تلعب دوراً جوهرياً في تحقيق الاستقرار المالي، خاصة في الدول النامية التي تواجه نقصاً في الأسواق المالية المتطورة. في مثل هذه الدول، تُعتبر هذه الأداة خياراً مفضلاً بسبب بساطتها وفعاليتها في التحكم بالسيولة النقدية وضبط السياسات الاقتصادية دون الحاجة إلى الاعتماد على أدوات أكثر تعقيداً مثل عمليات السوق المفتوحة^(٢).

وفي العراق، قام المركزي بتحديد النسبة للاحتياطي الإلزامي عند ١٨% في عام ٢٠٢٣. هذا المستوى يعكس التزام المركزي بضمان استقرار النظام المصرفي والحد من المخاطر المتعلقة بالإقراض والاستثمار. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاحتياطات لا يمكن استخدامها من قبل البنوك التجارية في الإقراض أو أي أنشطة استثمارية، مما يجعلها عنصراً حيوياً للحفاظ على توازن النظام المالي وتحقيق أهداف السياسة النقدية^(٣).

ثالثاً: عمليات السوق المفتوحة:

تُعتبر عمليات السوق المفتوحة إحدى الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها البنك المركزي لإدارة السيولة النقدية والتحكم في حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية. تتيح هذه العمليات للبنك المركزي قدرة مباشرة على التأثير في مستويات القروض والائتمان الممنوحة من البنوك، بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية للدولة. يتم ذلك من خلال التدخل في الأسواق

(١) كمال كاظم الشمري وابتهاال أحمد عبد عون الشمري، تحليل التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل الدين الحكومي، العراق، ٢٠٠٦ - ٢٠١٦، نموذجاً، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد ٥٨، ص ٧٨.

(٢) أكرم محمود الحوراني وعبد الرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ٢٠١١، ص ٢٢٤.

(٣) السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، متاح عبر الموقع الإلكتروني للبنك، عبر العنوان التالي: <https://cbi.iq/page/26> تاريخ الاطلاع ٢٠٢٥/١/٥.

المالية كطرف بائع أو مشتري للأوراق المالية، مما يمكنه من ضبط حجم النقد المتداول في النظام المالي وتوجيه الاقتصاد نحو مواجهة تحديات مثل الركود أو التضخم^(١)..

ولتحقيق هذه الأهداف، تحتفظ البنوك المركزية عادةً بمخزون استراتيجي من السندات الحكومية التي تُستخدم كأداة لتنفيذ عمليات السوق المفتوحة. ففي أوقات الحاجة إلى زيادة السيولة لتعزيز النشاط الاقتصادي، يلجأ البنك المركزي إلى شراء هذه السندات من البنوك التجارية. هذا الإجراء يُعزز احتياطات البنوك من النقد، مما يزيد قدرتها على تقديم القروض والتمويل اللازم للأفراد والمؤسسات. نتيجة لذلك، يشهد الاقتصاد زيادة في معدلات الإنفاق والاستثمار، مما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي

على العكس من ذلك، عندما يهدف البنك المركزي إلى تقليل السيولة للحد من التضخم، يتخذ خطوة معاكسة ببيع السندات الحكومية للبنوك التجارية. يؤدي هذا الإجراء إلى تقليص احتياطات النقد لدى البنوك، مما يقلل من قدرتها على منح القروض، وبالتالي يقلل من الإنفاق المفرط ويسهم في تهدئة الاقتصاد^(٢).

وفي العراق تم إنشاء مكتب عمليات السوق المفتوح في البنك المركزي العراقي في عام ٢٠٢٣، حيث تم وضع مهام رئيسية ضمن مسار السياسة النقدية إلى جانب دراسة السيولة المحلية، وتحديد مدى احتياج السوق إلى أوراق مالية جديدة، حيث يتولى هذا المكتب وضمن أعمال السياسة النقدية دراسة وتحديد حجم السيولة المصرفية في العراق، وكذلك دراسة أسعار

(١) فعندما يعاني الاقتصاد من الركود، يلجأ البنك المركزي إلى الدخول في السوق بصفته مشترياً للأوراق المالية من المؤسسات الإيداعية (مثل المصارف التجارية) أو من مؤسسات غير إيداعية (مثل شركات التأمين والمشروعات) أو حتى من الأفراد والشركات الخاصة، وذلك بهدف ضخ سيولة في السوق، لزيادة عرض النقود وتحفيز النشاط الاقتصادي، وبالتالي تغيير الوضع الاقتصادي من الركود إلى الانتعاش، وأما عندما يكون البائع لأوراق المالية هو مصرف تجاري، فإن البنك المركزي يقوم بتسديد قيمة هذه الأوراق عن طريق إضافة المبلغ إلى الاحتياطات التي يحتفظ بها المصرف لدى البنك المركزي، وإذا كان البائع هو الجمهور (أفراد أو شركات)، فإن البنك المركزي يسدد قيمة الأوراق نقداً أو بشيكات، مما يؤدي إلى زيادة الودائع لدى المصرف التجاري الذي يتعامل معه البائع. للمزيد يراجع: السيد سامي، النقود والبنوك والتجارة الدولية، بدون دار نشر، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٢١٤ - ٢١٦.

(٢) كمال كاظم الشمري وابتهاك أحمد عبد عون الشمري، مرجع سابق، ص ٧٧.

الفوائد التي تستخدمها المصارف بشكل أسبوعي من أجل الوصول إلى صورة شاملة عن الوضع النقدي ومدى احتياج البنوك للأوراق المالية ومدى احتياج المصرف للسيولة لتغطية التزاماته على المدى القصير^(١).

(١) السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، متاح عبر الموقع الإلكتروني للبنك، عبر العنوان التالي: <https://cbi.iq/page/26> تاريخ الاطلاع ٢٠٢٥/١/٥.

الفرع الثاني

الأدوات النوعية

يقصد بها الأدوات التي تؤثر في اتجاه الائتمان وليس في حجمه الكلي، وتتمثل هذه الأدوات في الآتي:

أولاً: سياسة تأطير القرض:

تهدف هذه السياسة إلى تحديد النمو في المصدر الأساسي لعرض النقود، وهو القروض الموزعة من خلال البنوك والمؤسسات المالية، ولا تقتصر هذه الأداة على تحديد المبلغ المتاح للإقراض فقط، بل تشمل أيضاً تقييد المدة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم. تُستخدم هذه السياسة بشكل خاص في ظروف اقتصادية معينة، مثل حالات التضخم أو الركود، حيث يتم توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة أو تقييده وفقاً لأولويات معينة^(١).

ثانياً: السياسة الانتقائية للقروض:

يتبع البنك المركزي سياسة انتقائية تهدف إلى الدفع بتوجيه القروض تجاه القطاعات الأكثر أهمية وفاعلية للاقتصاد الوطني، وتتمثل هذه السياسة في اتخاذ قرارات تتعامل بشكل خاص مع قطاعات محددة، مما يجعل قرارات البنك المركزي أكثر فعالية في تعزيز النمو الاقتصادي، ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال، منها: تحديد معدل خصم مفضل لبعض القطاعات^(٢)،

(١) كمال كاظم الشمري وابتهاك أحمد عبد عون الشمري، مرجع سابق، ص ٧٨.

(٢) حيث يتم منح معدل خصم أقل (أكثر تفضيلاً) للقطاعات التي تعتبر ذات أولوية، مثل الزراعة أو الصناعة أو الطاقة، لتشجيع الاستثمار فيها.

أو إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها شروط معينة^(١)، أو إعادة خصم الأوراق فوق مستوى التدفق^(٢)، أو مراعاة مدة استحقاق القرض ومعدل الفائدة^(٣).

ثالثاً: الإقناع الأدبي:

ويقصد بهذه الأداة أي الضغط الذي يمارسه المصرف المركزي على النظام المصرفي دون القيام باتخاذ إجراءات لإجبار المصارف على الخضوع للقوانين، بل يتخذ في ذلك سبيل الاقتراح أو المناشدة، بهدف أن تعمل البنوك وفق توجيهات المصارف المركزية، وهو ما يسهم في تقييد الائتمان خلال فترات التضخم، ويمكن من خلال هذه الأداة أن يقوم المصرف المركزي بإصدار توجيهات وخطوط إرشادية للمصارف حول تخفيض عرض الائتمان في سبيل المضاربة، وكذلك يمكن له إقناع البنوك باتباع خطط ومسارات محددة^(٤).

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن للبنك المركزي اتباع أدوات أخرى مثل ترشيد الائتمان من خلال تثبيت مقدار الائتمان الممنوح ويقوم ترشيد الائتمان من خلال تقييد المقدار المتاح لكل مصرف تجاري، أو اتخاذ إجراء مباشر في حق مصرف معين يكون غير ملتزم بالتوجيهات التي يفرضها البنك المركزي، من خلال رفض إعادة خصم حوالات هذا المصرف أو أوراقه المالية، وأخيراً يمكن للمصرف المركزي إصدار توجيهات متكررة للمصارف التجارية لمساعدة هذه المصارف على صياغة سياستها الإقراضية^(٥).

(١) حيث يتم إعادة خصم الأوراق التجارية التي تفي بمعايير محددة عدة مرات، مما يوفر سيولة إضافية لهذه القطاعات.

(٢) حيث يتم إعادة خصم الأوراق التي تتجاوز مستوى معين من التدفقات النقدية، مما يدعم القطاعات ذات الأداء المالي القوي.

(٣) حيث يتم تحديد شروط القروض، مثل مدة الاستحقاق ومعدل الفائدة، بشكل يتناسب مع احتياجات القطاعات المستهدفة.

(٤) مناف مرزة نعمة، يسري راسم جبار، دور الساسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي وتعزيز الاستخدام الأمثل للموارد المالية للعراق، دراسة تحليلية للمدة ٢٠١٧ - ٢٠٠٥، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد ٢٩، ٢٠٢١، ص ٢٩٤ - ٣٢٤.

(٥) آية علاء عبد الهادي، مرجع سابق، ص ٢٣١، ٢٣٢.

المطلب الثاني

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي

سنحاول في هذا المطلب، أن نعرض لتأثير السياسة النقدية وأدواتها على مؤشرات الاستقرار النقدي في العراق، وذلك في الفرع الأول، ثم نعرض في الفرع الثاني لتقييم مؤشرات السياسة النقدية في العراق من حيث السيطرة على التضخم، واستقرار أسعار الصرف، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول

دور أدوات السياسة النقدية في الاستقرار النقدي في العراق

أولاً: عمليات السوق المفتوحة وتأثيرها على الاستقرار النقدي في العراق:

إن العلاقة بين عمليات السوق المفتوحة ومؤشر الاستقرار النقدي ليست دائماً خطية؛ حيث يمكن أن تؤدي زيادة عمليات السوق المفتوحة إلى تحسين مؤشر الاستقرار النقدي في العراق، ومع ذلك، قد لا تكون هذه الزيادة كافية لتحقيق الاستقرار النقدي في جميع الحالات، وبالتالي، تُعد عمليات السوق المفتوحة أداة فعالة لتحقيق الاستقرار النقدي، شريطة أن تكون مصحوبة بسياسة مالية ونقدية متوازنة تُسهم في تعزيز فعالية هذه العمليات وضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

الجدول (٤)

العلاقة بين عمليات السوق المفتوحة ومؤشر الاستقرار النقدي للسنوات (٢٠١٠ - ٢٠٢٠)

السنة	عمليات السوق المفتوحة (مليار دينار)	مؤشر الاستقرار النقدي	معدل التغير السنوي
2010	1363	2.79	-
2012	3900	0.11	-96.06
2014	3482	0.40	263.64
2016	65	-4.00	-1100.00
2018	140	-0.23	94.25
2020	199	-0.67	191.30

مصدر البيانات: آية علاء الدين عبد الهادي، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

ويبين الجدول رقم (٤) أن مؤشر الاستقرار النقدي وفقاً للعرض الضيق للنقود قد اتسم خلال السنوات من ٢٠١٠ - ٢٠٢٠ بالتذبذب وعدم الاستقرار مع التغيرات الحاصلة في عمليات السوق المفتوحة، حيث يتضح من البيانات أن:

- في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢: ارتفعت عمليات السوق المفتوحة من ١٣٦٣ إلى ٣٩٠٠ مليار دينار، ولكن مؤشر الاستقرار النقدي انخفض بشكل كبير من ٢,٧٩ إلى ٠,١١، وهو ما قد يشير هذا إلى أن زيادة السيولة عبر عمليات السوق المفتوحة لم تكن كافية لتحقيق استقرار نقدي، أو أن هناك عوامل أخرى (مثل التضخم أو عدم الاستقرار الاقتصادي) أثرت على المؤشر.

- وفي الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤: انخفضت عمليات السوق المفتوحة قليلاً من ٣٩٠٠ إلى ٣٤٨٢ مليار دينار، بينما ارتفع مؤشر الاستقرار النقدي من ٠,١١ إلى ٠,٤٠، وهو ما قد يكون هذا بسبب تحسن الظروف الاقتصادية أو سياسات نقدية أكثر فعالية.

- في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦: انخفضت عمليات السوق المفتوحة بشكل حاد إلى ٦٥ مليار دينار، بينما انخفض مؤشر الاستقرار النقدي بشكل كبير إلى -٤,٠٠، أي أن تقليل السيولة أدى إلى تفاقم عدم الاستقرار النقدي، خاصة إذا كانت هناك أزمات اقتصادية أو مالية.

- وفي الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨: زادت عمليات السوق المفتوحة من ٦٥ إلى ١٤٠ مليار دينار، وتحسن مؤشر الاستقرار النقدي من -٤,٠٠ إلى -٠,٢٣، أي أن زيادة السيولة ساعدت في تحسين الاستقرار النقدي، وإن كان المؤشر لا يزال سالباً.

- وفي الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠: زادت عمليات السوق المفتوحة من ١٤٠ إلى ١٩٩ مليار دينار، ولكن مؤشر الاستقرار النقدي انخفض من -٠,٢٣ إلى -٠,٦٧، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تأثيرات جائحة كوفيد ١٩، وغيرها من العوامل الاقتصادية التي صاحبت تلك الفترة، ما أدى لعدم الاستقرار النقدي.

ونفهم من هذه البيانات أن العلاقة بين المتغيرين ليست خطية دائماً، فقد يؤدي زيادة عمليات السوق المفتوحة إلى تحسين مؤشر الاستقرار النقدي في العراق، وفي بعض الأحيان قد تكون

هذه الزيادة غير كافية لتحقيق الاستقرار، وعليه قد تكون عمليات السوق المفتوحة أداة فعالة لتحقيق الاستقرار النقدي في العراق بيد أن ذلك مشروط باتباع سياسة مالية ونقدية مصاحبة تكون على قدر من التوازن.

ثانياً: نسبة الاحتياطي القانوني والاستقرار النقدي:

لكي نستطيع الوقوف على العلاقة بين كلا من نسبة الاحتياطي القانوني، وبين تحقق الاستقرار النقدي يجب علينا أن نعرض لتحليل نسبة الاحتياطات الرسمية إلى العملة المصدرة، حيث تعكس مدى كفاية الاحتياطات الرسمية التي يمتلكها البنك المركزي، وكذلك نسبة الاحتياطات الرسمية إلى عرض النقد الموسع (M2)، حيث تشير لمدى كفاية الاحتياطات في تغطية السيولة المحلية، وأخيراً من خلال نسبة تغطية الاحتياطات الرسمية لشهور الاستيراد، حيث تعكس هذه النسبة قدرة الاقتصاد على تمويل الواردات في حال حدوث أزمات مالية أو انخفاض في الإيرادات الخارجية^(١).

الجدول (٥)

نسبة الاحتياطات الرسمية إلى العملة المصدرة والسيولة المحلية والاستيرادات في العراق للمدة ٢٠١٩ -

٢٠٢٢

السنة	الاحتياطات الرسمية (مليار دينار)	عرض النقد الواسع (M2)	العملة المصدرة	الاستيرادات (مليار دينار)	نسبة الاحتياطات / نسبة M2 (%)	نسبة الاحتياطات / العملة المصدرة	نسبة الاحتياطات / الاستيرادات (شهر)
٢٠١٩	٧٩٩١٨	١٠٣٤٤١,١	٥١٨٣٤,٨	٦٨٧١٩,٥	٨٣,٣	١٥٤,٢	٢١
٢٠٢٠	٧٨٢٩٣	١١٩٩٠,٦	٦٦٠٣١,٢	٦٩٨١٧,٥	٦٦,١	١١٨,٦	١٨,٨
٢٠٢١	٩٢٥٢٦	١٣٩٨٨٦	٧٦٥٦١,٦	٥٩٠٦٧,٢	٦٥,٣	١٢٠,٩	١٣,٥
٢٠٢٢	١٤٠٠٨٦	١٦٨٢٠,٢	٨٧٥٦١,٦	٧٩٨٩٥	٧٧,٣	١٥٩,٩	١٤

مصدر البيانات: البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للسياسة النقدية، سنوات مختلفة.

ومن خلال بيانات الجدول رقم (٥) الذي يعكس هذه المؤشرات يتضح لنا أن:

(١) - تقييم أداء السياسة النقدية والمصرفية، وزارة التخطيط، العراق، ٢٠٢٣، ص ٤١.

- نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى (M2): تشير البيانات الواردة في الجدول إلى أن جميع النسب خلال السنوات محل الدراسة تراوحت بين ٦٥,٣% - ٨٣,٣%, وهو ما يشير إلى أن الاحتياطيات الرسمية كافية لتغطية عرض النقد الواسع، والذي يجب ألا يقل عن ٢٠% مما يعكس قوة السياسة النقدية وقدرة البنك المركزي على الحفاظ على استقرار النظام النقدي.

- نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى العملة المصدرة: فإن جميع النسب كانت مرتفعة حيث تراوحت بين (١١٨,٦% إلى ١٥٩,٩%)، وهذه النسب تشير إلى أن الاحتياطيات الرسمية كافية لدعم العملة المصدرة، مما يعزز الثقة في العملة المحلية ويقلل من مخاطر التقلبات في سوق الصرف.

- نسبة الاحتياطيات الرسمية إلى الاستيرادات (بالأشهر)، فإن البيانات تشير إلى أن الاحتياطيات الرسمية خلال السنوات ٢٠١٩ - ٢٠٢٢ كانت تتراوح بين (١٣,٥ إلى ٢١ شهر) وهي نسبة عالية إذا أن المعيار في قياس الاستقرار في هذه النسب هو ستة أشهر، بينما كانت أقل نسبة هي ١٣,٥ شهراً وهو ما يدل على تحقق الاستقرار في هذا الجانب.

ونخلص بذلك إلى أن الاحتياطيات الرسمية في العراق كانت مرتفعة نسبياً مقارنة بعرض النقد الواسع والعملة المصدرة والاستيرادات، مما يعكس قوة السياسة النقدية وقدرة البنك المركزي على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، كما يعكس أن للاقتصاد قوة فيكون قادراً على مواجهة الصدمات الاقتصادية مثل انخفاض الإيرادات أو ارتفاع تكاليف الاستيراد، وأخيراً يمكن للباحث القول بأنه برغم انخفاض بعض النسب الخاصة بالاحتياطيات الرسمية خلال عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ مثل نسبة الاحتياطيات الرسمي إلى العرض النقد الموسع، إلا أن الأداء العام للسياسة النقدية يظل قوياً، خاصة مع ارتفاع النسب مرة أخرى في عام ٢٠٢٢.

الفرع الثاني

تأثير مؤشرات السياسة النقدية على الاستقرار النقدي داخل العراق

سنعرض في هذا الفرع لتقييم مؤشرات السياسة النقدية من حيث تأثيرها على الاستقرار النقدي من خلال السيطرة على التضخم ومستوى الأسعار وسعر الصرف:

أولاً: دور السياسة النقدية في السيطرة على التضخم والحفاظ على الأسعار:

للسياسة النقدية دوراً هاماً في السيطرة على التضخم، إذ أن التضخم عبارة عن إطار للسياسة النقدية فيقوم البنك المركزي من خلالها بخفض معدلات التضخم في المدى القصير والسيطرة على استقرار الأسعار في المدى الطويل^(١)، وسنعرض هنا لمؤشر الاستقرار النقدي، للوقوف على تطورات التضخم في العراق، فوفقاً لما ورد بالجدول (٦) فإن قيمة هذا المؤشر سجلت ١,٤% في عام ٢٠١٩، مما يشير إلى وجود ضغوط تضخمية طفيفة. وفي عام ٢٠٢٠، انخفضت القيمة إلى -١,٣%، وهو ما يعزى إلى الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد، مثل جائحة COVID-19، والتي تركت تداعيات سلبية على معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك تراجع معدلات النمو في GDP، وفي عام ٢٠٢١، ارتفع المؤشر بشكل كبير ليصل إلى ١٠,٤%، مما يعكس زيادة في معدلات السيولة المحلية بشكل يفوق نمو GDP، وفي عام ٢٠٢٢، انخفض المؤشر إلى ٢,٩%، مما يشير إلى استمرار وجود ضغوط تضخمية، وإن كانت أقل حدة مقارنة بعام ٢٠٢١.

الجدول (٦)

معامل الاستقرار النقدي والتضخم السنوي ٢٠٢٢ - ٢٠١٩

السنة	عرض النقد الواسع (M2) (١)	معدل النمو (٢)	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ثابتة (٢٠٠٧=١٠٠) (٣)	معدل نمو الناتج (٤)	معامل الاستقرار النقدي (٥=٢/٤)
٢٠١٩	٢٢٢١٤١,٢	٧,٨	١٠٣٤٤١,١	٥,٥	١,٤
٢٠٢٠	١٩٥٤٠٢,٥	١٥,٩	١١٩٩٠,٦	-١٢,٠٣	-١,٣
٢٠٢١	١٩٨٤٩٦,٥	١٦,٧	١٣٩٨٨٦	١,٦	١٠,٤
٢٠٢٢	٢١٢٤٠٨,٧	٢٠,٢	١٦٨٢٠,٢	٧	٢,٩

مصدر البيانات: تقييم أداء السياسة النقدية والمصرفية، وزارة التخطيط، العراق، ٢٠٢٣، ص ٤٤.

(١) أحمد إبراهيم جمعة، دور السياسة النقدية في السيطرة على التضخم في العراق للمدة من ٢٠٠٨-٢٠٢٠، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، ٢٠٢٣، المجلد ١٩، العدد ٦٤، الجزء الثاني، ٢٠٢٣، ص ٣٢١-٣٤١.

وعليه، يستنتج الباحث من البيانات أن هناك ارتفاعاً في معدلات نمو السيولة المحلية بنسبة أكبر من معدل نمو GDP بالأسعار الثابتة (باستخدام سنة الأساس ٢٠٠٧). هذا الارتفاع يشير إلى وجود اتجاه تضخمي في الاقتصاد المحلي، حيث عززت زيادة السيولة النزعة الاستهلاكية بشكل أكبر من الطلب على السلع الرأسمالية ويرجع ذلك إلى عدم التنوع الاقتصادي وضعف القاعدة الإنتاجية، ما رفع من نسبة الاعتماد على الواردات وارتفاع الضغوط التضخمية.

الجدول رقم (٧)

القوة الشرائية للنقود ومعدل التضخم خلال الفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢٢ في العراق

السنة	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (٢٠١٢=١٠٠)	القوة الشرائية لنقود	الرقم القياسي العام بعد الاستبعاد	القوة الشرائية لنقود	معدل التضخم (%)
٢٠١٩	١٠٥,٢	٠,٩٥	١٠٤,٥	٠,٩٦	٠,٢
٢٠٢٠	١٠٦,٢	٠,٩٤	١٠٥,١	٠,٩٥	٠,٦
٢٠٢١	١١٣,١	٠,٨٨	١١١,٥	٠,٩٠	٦,١
٢٠٢٢	١١٨,٥	٠,٨٤	١١٧	٠,٨٤	٤,٦

مصدر البيانات: الأرقام القياسية، الجهاز المركزي للإحصاء - العراق، سنوات مختلفة.

وبالعرض لمؤشر عرض النقود الذي يعكس هذا المؤشر استقرار قيمة العملة المحلية من خلال الحفاظ على قوتها الشرائية، يتبين من الجدول (٧) أن: أن النقود قد حافظت على قيمتها خلال الفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢٢، على الرغم من الانخفاض الطفيف الذي شهدته في عام ٢٠٢٢، حيث بلغت نسبة التغير ٠,٨٤% مقارنة بالفترة السابقة، وذلك بالتزامن مع التعديلات التي رافقت التغير في أسعار الصرف، كما أن القوة الشرائية للدينار العراقي لم تشهد اختلافاً كبيراً في قيمتها عند استخدام الرقم القياسي بعد استبعاد تأثير التضخم العام، وهو ما يعكس فاعلية السياسة النقدية في بناء رصيد قوي من الاحتياطيات الأجنبية، والتي تمثل دعامة تحوطية تدعم الاقتصاد ضد الاهتزازات التي قد تؤثر على ميزان المدفوعات^(١).

(١) تقييم أداء السياسة النقدية والمصرفية، وزارة التخطيط، العراق، ٢٠٢٣، ص ٤٥.

وتشير بيانات الجدول إلى أن هناك ارتفاع مستمر في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك حسبما يتبين من الجدول مما يشير إلى وجود ضغوط تضخمية، وهو ما أدى إلى انخفاض قوة النقود الشرائية وتراجع في قيمة الدينار العراقي، مما يعني أن المستهلكين يحتاجون إلى مزيد من النقود لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات، وبالرغم من ذلك، يرى الباحث أنه على الرغم من ارتفاع الأسعار، فإن الفرق بين الرقم القياسي العام والرقم القياسي بعد الاستبعاد ليس كبيراً، مما يشير إلى أن السياسة النقدية كانت فعالة إلى حد ما في إدارة التضخم.

وعليه فإن السياسة النقدية قد ساهمت في تعزيز استقرار القيمة الداخلية للعملة الوطنية والتحكم في معدلات التضخم، وذلك من خلال مواجهة الضغوط الإضافية المحتملة التي يولدها سوق الصرف في نشاطاته اليومية، مما ساعد في الحفاظ على استقرار سعر الصرف وبناء قيمته التوازنية كقيمة خارجية للدينار العراقي.

ثانياً: دور السياسة النقدية في استقرار أسعار الصرف:

يُعد استقرار سعر الصرف أحد الأهداف الرئيسية التي حرصت السياسة النقدية في العراق على تحقيقها، وخاصة بعد إصدار قانون البنك المركزي عام ٢٠٠٤، حيث تبنى البنك المركزي العراقي استراتيجيات نقدية تستند إلى استخدام أدوات كمية فعّالة للحد من ظاهرة تعدد أسعار الصرف داخل الأسواق المحلية. كان التركيز الرئيسي لهذه السياسات هو تحسين إدارة السيولة النقدية من خلال توظيف عمليات السوق المفتوحة، ما ساعد على توجيه الفوائض النقدية نحو استثمارات مدروسة وقنوات اقتصادية تساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

كما اعتمد البنك المركزي على نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية كإحدى الوسائل الأساسية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للنقد الأجنبي وضمان التوازن بين العرض والطلب، لعبت هذه الأداة دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار النقدي، حيث أسهمت في تقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والسعر الموازي، هذا التحرك لم يكن يهدف فقط إلى استقرار قيمة الدينار العراقي، بل أيضاً إلى تعزيز الثقة في النظام المالي وضمان تلبية احتياجات القطاعين العام والخاص من العملة الأجنبية^(١).

(١) - تقييم أداء السياسة النقدية والمصرفية، وزارة التخطيط، العراق، ٢٠٢٣، ص ١٨.

وقد اعتمد البنك المركزي كذلك نظام سعر الصرف الموحد من خلال هذه النافذة، ما مكنه من ممارسة سيطرة فعالة على حركة العملات الأجنبية. أسهم ذلك في توفير البيئة اللازمة لدعم القطاع الخاص، عبر تأمين احتياجاته من العملة الأجنبية لتمويل الواردات والمشاريع الاستثمارية. علاوة على ذلك، ساعد هذا النظام في تأمين استقرار العملة المحلية وتعزيز القدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية الخارجية، وبفضل هذه السياسات، استطاع البنك المركزي تحقيق مستوى معقول من الاستقرار في سعر الصرف، وهو ما انعكس إيجابياً على الاقتصاد الكلي. ومع ذلك، يظل التحدي قائماً في مواصلة تحسين هذه الآليات بما يضمن تحقيق الاستقرار على المدى الطويل ومواجهة أي ضغوط اقتصادية مستقبلية^(١).

إضافة إلى ذلك، ساعدت هذه السياسة في تأمين التمويل اللازم لاستيراد القطاع الخاص ضمن معدلات صرف متوازنة، مما أسهم في تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار والحد من التضخم. ومع ذلك، يبقى السؤال مطروحاً: هل نجحت هذه الجهود في تحقيق الاستقرار المستدام لسعر صرف الدينار العراقي؟

الجدول (٨)

سعر الدينار مقابل الدولار في الأسواق الرسمية والموازية للمدة ٢٠١٩ - ٢٠٢٢

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الدينار الموازي	معدل النمو في سعر الصرف الموازي (%)	الفرق بين السعر الرسمي والموازي
٢٠١٩	١١٩٠	١١٩٦	-	٦
٢٠٢٠	١١٩٠	١٢٣٤	٣,٢	٤٤
٢٠٢١	١٤٦٠	١٤٧٤	١٩,٤	١٤
٢٠٢٢	١٤٦٠	١٤٨٢	١,٥	٢٢

مصدر البيانات: البنك المركزي العراقي - النشرة الإحصائية السنوية - سنوات ٢٠١٩ - ٢٠٢٢

يتبين لنا من الإحصاءات الواردة في الجدول (٨) يتضح لنا أنه خلال العام ٢٠١٩، كان الفرق بين السعر الرسمي والموازي ٦ دينار فقط، وهو ما يشير إلى استقرار نسبي في سوق الصرف، إلا أنه في عام ٢٠٢٠، ارتفع الفرق إلى ٤٤ دينار، مما يعكس زيادة في الضغوط

(١) - قياس فاعلية سياسة سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق (نموذج قياسي) دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، وزارة التخطيط، ٢٠٢٢، ص ١٨.

على سعر الصرف الموازي بسبب التحديات الاقتصادية، وفي عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، استمر الفرق بين السعيرين في الارتفاع ليصل إلى ١٤ دينار و ٢٢ دينار على التوالي، مما يشير إلى استمرار الضغوط على سعر الصرف الموازي.

وعلى صعيد السوق الموازي ففي عام ٢٠٢٠، سجل سعر الصرف الموازي معدل نمو بلغ ٣,٢%، مما يعكس تأثير الأزمات والصدمات الاقتصادية (مثل جائحة COVID-19) على سوق الصرف، قبل أن يرتفع معدل النمو عام ٢٠٢١، بشكل كبير ليصل إلى ١٩,٤%، مما يشير إلى زيادة الضغوط التضخمية وارتفاع الطلب على العملة الأجنبية، وفي عام ٢٠٢٢، انخفض معدل النمو إلى ١,٥%، مما يعكس تحسناً نسبياً في استقرار سوق الصرف. (١).

وبناء على هذه البيانات نستنتج أن ثمة ارتفاع في الفرق بين السعر الرسمي والموازي إلى وجود ضغوط على سعر الصرف الموازي، مما قد يعكس زيادة في الطلب على العملة الأجنبية أو نقص في المعروض، كما أن الأزمات الاقتصادية (مثل جائحة COVID-19) قد إلى زيادة الضغوط على سعر الصرف الموازي، مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

وعليه، فإن السياسة النقدية فيما يتعلق بسعر الصرف ما زالت بحاجة إلى مزيد من الإجراءات مثل مراقبة سوق الصرف الموازي بشكل مستمر واتخاذ إجراءات لضبطه في حال وجود اختلالات كبيرة، والعمل على تعزيز السياسات النقدية التي تهدف إلى تقليل الفجوات الموجودة بين الأسعار الرسمية والأسعار الموازية، مثل زيادة العرض من العملة الأجنبية في السوق.

(١) يراجع بيانات الجدول (٨).

الخاتمة

أولاً: النتائج:

- العملة خارج البنوك لا تزال تستحوذ على النسبة الأكبر من المساهمة في هيكل العرض النقدي، حيث كانت النسبة مستقرة إلى حد كبير بين ٨٣,٩% في ٢٠١٩ و ٨٧% في ٢٠٢٢.
- أن عمليات السوق المفتوحة قد تكون أداة فعالة لتحقيق الاستقرار النقدي في العراق بيد أن ذلك مشروط باتباع سياسة مالية ونقدية مصاحبة تكون على قدر من التوازن.
- أن الاحتياطات الرسمية في العراق كانت مرتفعة نسبياً مقارنة بعرض النقد الواسع والعملية المصدرة والاستيرادات، مما يعكس قوة السياسة النقدية وقدرة البنك المركزي على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، كما يتضمن قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الاقتصادية مثل انخفاض الإيرادات أو ارتفاع تكاليف الاستيراد.
- أنه برغم انخفاض بعض النسب الخاصة بالاحتياطات الرسمية خلال عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ مثل نسبة الاحتياطات الرسمي إلى العرض النقد الموسع، إلا أن الأداء العام للسياسة النقدية في هذا الجانب يظل قوياً، خاصة مع ارتفاع النسب مرة أخرى في عام ٢٠٢٢.
- أن هناك ارتفاعاً في معدلات نمو السيولة المحلية بنسبة أكبر من معدل نمو GDP بالأسعار الثابتة (باستخدام سنة الأساس ٢٠٠٧)، هذا الارتفاع يشير إلى وجود اتجاه تضخمي في الاقتصاد المحلي، حيث عززت زيادة السيولة النزعة الاستهلاكية بشكل أكبر من الطلب على السلع الرأسمالية ويرجع ذلك إلى عدم التنوع الاقتصادي وضعف القاعدة الإنتاجية، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الواردات وارتفاع الضغوط التضخمية.
- أنه برغم ارتفاع الأسعار في العراق في الفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢٢ ، فإن الفرق بين الرقم القياسي العام والرقم القياسي بعد الاستبعاد ليس كبيراً، مما يشير إلى أن السياسة النقدية كانت فعالة إلى حد ما في إدارة التضخم.

ثانياً: التوصيات:

- العمل على تعزيز مكانة المصرف المركزي في العراق والتأكيد على استقلاليتة بما يسهم في دعم سياساته النقدية واختيار الأدوات المناسبة التي يحتاج إليها الاقتصاد الوطني.

- ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية، للتوجيه السليم نحو التنمية والاستقرار، والتصدي للمشكلات المتعلقة بالتضخم والبطالة وغيرها.
- التأكيد على استقلالية السياسة النقدية، وإبعادها عن الاضطرابات المختلفة لاسيما الاضطرابات السياسية.
- يجب تعزيز القاعدة الإنتاجية من خلال تنمية القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة. وذلك بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل الضغوط التضخمية.
- يجب على البنك المركزي مراقبة معدلات السيولة المحلية لضمان توازنها مع النمو الاقتصادي.
- تحفيز الاستثمار في القطاعات الرأسمالية لتعزيز النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الاستهلاك.
- نوصي البنك المركزي باتخاذ مزيد من الإجراءات مثل مراقبة سوق الصرف الموازي بشكل مستمر واتخاذ إجراءات لضبطه في حال وجود اختلالات كبيرة، والعمل على تعزيز السياسات النقدية التي تهدف إلى تقليل الفجوة بين الأسعار الرسمية والموازية، مثل زيادة العرض من العملة الأجنبية في السوق.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب:

١. أكرم محمود الحوراني وعبد الرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ٢٠١١.
٢. السيد سامي، النقود والبنوك والتجارة الدولية، بدون دار نشر، القاهرة، ٢٠١٨.
٣. علي توفيق الصادق، السياسة النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، ٢٠٠٦.

ثانياً: البحوث والمؤتمرات العلمية:

١. أحمد إبراهيم جمعة، دور السياسة النقدية في السيطرة على التضخم في العراق للمدة من ٢٠٠٨-٢٠٢٠، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، ٢٠٢٣، المجلد ١٩، العدد ٦٤، الجزء الثاني، ٢٠٢٣.
٢. آية علاء الدين عبد الهادي، صبحي حسون عباس، أثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق، دراسة تحليلية للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العشرون، العدد الثالث والسبعون، ٢٠٢٢.
٣. جواد شاكر فريخ، أحمد حسين بثال، عبد علي حمد، تقييم دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في العراق للفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٨، العدد ٥٨، الجزء الأول، ٢٠٢٢.
٤. خلود هادي الربيعي، براق طلال صالح نورس حيدر كاظم، محمد خليل زوراب، قياس وتحليل مؤشرات الاستقرار النقدي وأثره في تحقيق الشمول المالي للمدة ٢٠١٧ - ٢٠٢٢ باستخدام منهجية svar، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث والوطني الخامس، عدد خاص، ٢٠٢٤.
٥. دعاء حكمت عباس وافتخار محمد الرفيعي، فاعلية سعر إعادة الخصم كأداة رقابية في تحقيق الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٥ - ٢٠٢٠، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد السادس، العدد الأول، ٢٠٢٣.

٦. سهام كامل محمد، دراسة اقتصادية للأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية في العراق للمدة من ٢٠٠٠-٢٠٠٨، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد الأول، العدد الثاني، ٢٠٠٩.
٧. عمر محمد بشينة، فرح سليمان الجند، محمد عبد السلام، عمر عبد السلام أبو فردة، دور مصرف ليبيا المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، العدد الحادي عشر، ٢٠١٨.
٨. غازي فيصل وعبد الرزاق إبراهيم، وأحمد حسين بتال، تحليل مؤشرات الانضباط المالي وأثرها في الاستقرار النقدي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٢٠، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد ٤، العدد ١، ٢٠٢٣.
٩. كمال كاظم الشمري وابتهاش أحمد عبد عون الشمري، تحليل التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالي في ظل الدين الحكومي، العراق، ٢٠٠٦ - ٢٠١٦، نموذجاً، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد ٥٨.
١٠. ليلي بدوي خضير، بعض مؤشرات البنوك التجارية وأثرها في الاستقرار النقدي في العراق للمدة ١٩٩١-٢٠١٥، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة ٤٢، العدد ١١٨، ٢٠١٩.
١١. مناف مرزة نعمة، يسري راسم جبار، دور الساسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي وتعزيز الاستخدام الأمثل للموارد المالية للعراق، دراسة تحليلية للمدة ٢٠١٧ - ٢٠٠٥، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد ٢٩، ٢٠٢١.
١٢. مهدي خليل شديد، تحليل بعض مؤشرات الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٩، مجلة الغري للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٩، العدد ١، ٢٠٢٣.

ثالثاً: التقارير الرسمية:

- الأرقام القياسية، الجهاز المركزي للإحصاء - العراق، سنوات مختلفة.
- البنك المركزي العراقي - النشرة الإحصائية السنوية - سنوات ٢٠١٩ - ٢٠٢٢.
- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي - ٢٠٢٣.
- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للسياسة النقدية، سنوات مختلفة.
- تقييم أداء السياسة النقدية والمصرفية، وزارة التخطيط، العراق، ٢٠٢٣.

- تقييم السياسة النقدية والمصرفية في العراق، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، وزارة التخطيط، ٢٠٢٢.
- قياس فاعلية سياسة سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق (نموذج قياسي) دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، وزارة التخطيط، ٢٠٢٢.

رابعاً: المراجع الأجنبية:

- Michel Epgdman: (2009), Macroeconomic Theory and policy, New York University, USA .

خامساً: مواقع الإنترنت:

- السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، متاح عبر الموقع الإلكتروني للبنك، عبر العنوان التالي: <https://cbi.iq/page/26> تاريخ الاطلاع ٢٠٢٥/١/٥.
- المشهد الاقتصادي في العراق: السياسة النقدية والواردات وتحديات الميزانية، متاح عبر العنوان الإلكتروني: <https://rawabetcenter.com/archives/171157> تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٥/١/٢٠.
- «المركزي العراقي» يطلق آلية التعزيز النقدي لتحقيق استقرار سعر الصرف، متاح عبر العنوان الإلكتروني: https://www.erembusiness.com/economy/wa8rkmg?utm_source=chat تاريخ الاطلاع ٢٠٢٥/١/٢٠.
- السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، متاح عبر العنوان الإلكتروني: <https://cbi.iq/page/26> تاريخ الاطلاع ٢٠٢٤/١/٢٠.
- محمود محمود & إحسان عاشور، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠١١-٢٠٠٤). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢٠٢، المجلد ٢٠، ٢٠١٤، متاح عبر العنوان: <http://dx.doi.org/10.33095/jeas.v20i77.746>

